

الشرح المختصر على زاد المستقنع - كتاب الصلاة للشيخ أحمد بن

عمر الحازمي 8

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد. وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد - [00:00:01](#)

وتحرم بثوب وغيره رهن المراد تفصيلا في هذه المسألة والتصوير وكذلك هو من المحرمات وينبني عليه انه لو صلى بثوب عليه تصاوير فان صلاته باطلة على على المذهب وهذا ظاهر النصوص والله اعلم. وكذلك اه يحرم - [00:00:28](#)

شمال منسوج او مموه بذهب او فضة قبل استحالته. وعرفنا ان الصحيح ان فيه تفصيلا على ما مر وقفتا عند قوله وثياب حرير اي تحرم ثياب حرير المراد به الحرير هنا الحرير الطبيعي - [00:00:53](#)

اما الصناعي الذي يسمى بهذا انه ليس بداخل في هذا النص. وكذلك المراد به الحرير الخالص. واما الحرير الذي معه شيء اخر ان يأتي حكمه فيما يلي هذه المسألة. اذا ثياب حرير نقول هذه تعتبر من المحرمات. ويدرك الفقهاء - [00:01:13](#)

ها في هذه هذه المسائل في هذا المقام لبيان حكم الصلاة. لانه اذا كان يحرم ثوب الحرير على الذكور من صلى بثوب حرير. ما حكم صلاته على المذهب انها باطلة؟ وهو كذلك. حينئذ تحرم ثياب حريرها - [00:01:33](#)

وهذا مقيد بالذكور دون الاناث. في الصلاة وغيرها بحال بغير حال العذر اجماعا حكاها عبد البر واه من معنا حديث ابي موسى رضي الله تعالى عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال حرم لباس - [00:01:53](#)

والذهب على ذكور امتى واحد لاناثه. دل هذا النص على ان الذكور يحرم عليهم ليس ثياب الحرير اطلق النص هنا سواء كان في الصلاة ام في خارجها. حينئذ لا يقال بتفصيل او بانفصال الجهة. فمن صلى في ثوب حديد من الذكور - [00:02:13](#)

ولم يكن ثم عذر حينئذ صلاته تعتبر باطلة. لانه منهى عن ليس ثوب الحرير. واذا كان كذلك يقتضي فساد منيغا وهي قاعدة صحيحة مطلقة في العبادات والمعاملات دون استثناء دون استثناء سواء كانت الجهة منفكة - [00:02:33](#)

او غير منفكة. الحكم يعتبر واحدا لان النص الذي دل على صحة هذه القاعدة وهي قوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس فعليه امرنا فهو رد وهذا قد عمل عملا ليس عليه امر النبي صلى الله عليه وسلم قد بين النبي صلى الله عليه وسلم حكم هذا العمل فهو رد يعني - [00:02:53](#)

على على صاحبه والحديث واضح بين. وكذلك حديث عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تلبسوها الحرير. فان من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة. والحديث في الصحيحين لا تلبسوها - [00:03:13](#)

لا هنا نهاية واذا كان كذلك والنهاي يقتضي التحرير ويقتضي امرا اخر وهو فساد ملهي عنه. كل صيفة لا تفعل انما يترب عليها امران. الامر الاول افاده التحرير. اذا لم يكن ثم صارف - [00:03:33](#)

يقول ليس الحرير على الذكور محرم. لان صيفة النهي هنا لا تلبس. يدل على امر اخر او لازم له وهو انه اذا لبس الحرير هي عبادة ما حينئذ نقول هذه الصلاة باطلة. وكذلك لو - [00:03:53](#)

بثوب حليل طوافه باطل. بناء على اشتراط سترا العورة اذا كان هذا الطواف طواف زيارة يعني ركنا حج او عمرة لا يجزئه. اذا لا تلبس الحرير فان من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة. هذا وعيده - [00:04:13](#)

لعل انه كبيرة من من الكبائر. وثياب حرير اي تحرم ثياب حرير. والمراد به كما ذكرنا الحالص الذي ليس معه شيء اخر كذلك المراد به الطبيعي. قال وما هو اكثره ظهورا على الذكور - 00:04:33

على الذكور هذا متعلق بحرم ثياب حريرة على الذكور. حينئذ النساء يجوز لهن انه لبس الثياب الحليب وهو محرم على الرجال دون دون النساء. فالامر يكون فيه تفصيل. وكذلك الذهب - 00:04:53

انه مباح للنساء محرم على الرجال على التفصيل الذي مر معنا درس الماضي. هنا الصورة الثانية التي يكون فيها الحديث ان يكون معه شيء اخر. ولذلك حملنا كلامه ثياب حرير على الحالص. لأن ثياب الحرير على نوعين - 00:05:13

امن يكون حالصا بمعنى انه لم ينسج معه شيء اخر. كالقطن ونحوه. واما ان يكون معه شيء اخر يعني ليس حالصا. بل خيط الثوب من حرير ومن غيره. حينئذ النوع الثاني لاول مرة معنا. النوع الثاني الذي - 00:05:33

من حليل وغيره على ثلاثة انواع. يعني الصور العقلية اما ان يكون الحرير اكثر من القطن مثلا او غيره. واما ان يكون اقل واما ان يكون مساويا. واما ان يكون هذه ثلاث صور. هل كلها محرمة - 00:05:53

لتحريم حليل الحالص ام فيه تفصيل المذهب عند الحنابلة؟ انه اذا كان الحرير اكثر من القطن او نحوه يعني اكثر من المنسوج معه فهو كالحالص. يعني يحرم. وبقي الصورتان التي هما - 00:06:13

ان يكون مساويا ومن باب اولى ان يكون ادنى او اقل. هاتان الصورتان على مذهب الحنابلة الجواز لأن الحكم هنا لي للأغلى. ولذلك قال هنا وما هو اكثره ظهورا وما هو؟ يعني يحرم. معطوف على ما سبق - 00:06:33

وما هو ما هي نكرة موصوفة تفسر بي بثوم يعني ثوب هو اي الحليب اكثره يعني غالبه الحرير. وظهورا يعني في ظاهره اي بروزا للناس يعني يرى. لأن الحليب قد يتخذ بطانته - 00:06:53

بمعنى ان يكون البارز والقطن ويكون الذي يكون في الداخل مباشر للجسم هذا يسمى بطانية. هذا حكمه حكم البارز لا اشكال الا على التفصيل الذي ذكره. وما هو اي ثوب هو الحليب؟ اكثره اي اكثره هذا الثوب ظهورا. اذا - 00:07:13

اي بروزا للناس مما نسج معهم. مما نسج معهم. فيحرم استعماله كالحالص. لا فرق بين الثوب قليل الحالص الذي ليس معه شيء البتة وبينما كان معه منسوج اخر وهو اكثره منه. يعني الحرير اكثره من - 00:07:33

لماذا؟ ثم تعليم وهو ان الاكثر ملحق بالكل في اكثر احكامه. علة. واذا كان حينئذ نظر في النص نفسه. النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلبسو لا تلبسو الحرير. فالحرير يصدق على ما كان حالصا - 00:07:53

لما كان اكثره حريرا. حينئذ نقول بالنص دل على ان الثوب الذي يكون مؤلفا او منسوجا من حليل وغيره وكان الحرير اكثره قد دل النص على تحريميه. واذا دل النص على تحريميه حينئذ التعليم يكون فيه نظر - 00:08:13

لانه لا يكون حكم الاكثر ملحقا بالكل في جميع المسائل. وانما في بعضها لأن التشابه بين امرين قد يختلف من نظر الى نظر اخر. على كل نقول هذه المسألة في الاصل مستندها النص. فإذا كان كذلك حينئذ يكون مقدما على على التعليق - 00:08:33

وانما علل المصنفون بناء على ان المتن فقيهي لأن الاكثر ملحق بالكل فيه اكثر الاحكام. هذا النوع الثاني اذا ما هو اكثره ظهورا مما نسج معه على الذكور دون النساء. قال ابن القيم على اصح القولين ومن - 00:08:53

اتيح له لبسه ابيح له افتراشه. من ابيح له لبسه كالنساء يباح لهن ان عشنا الحرير ولا اشكال فيه. ومن حرم عليه لبس الحليم حرم عليه افتراشه. حرم عليه وهذا تعليلا وهو تعليل صحيح. وكذلك جاء النص فيه جاء النص فيه. اذا قول هنا على الذكور - 00:09:13

دون النساء قال لبسا بلا حاجة يعني ان يلبسه وهذا واضح بين وبلا حاجة سيأتي احترازه. قال وافتراشا فراشا ان يجلس عليه هذا كذلك محرم. قال ابن القيم رحمه الله تعالى والنهي عن لبسه والجلوس عليه - 00:09:43

متناول الافتراشه. كما هو متناول للاتصال به. وذلك لبسه لغة وشرعا. وهذا تعليم بقوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسو الحرير. ما المراد باللبس هنا؟ نرجع الى المعنى اللغوي. فنجد ان اي استعمال - 00:10:03

لثوب الحرير سواء كان لباسا على اللباس المتعارف عليه. او كان افتراشا او التحافا او اي استعمال يباشر به المكلف هذا الحريم فهو

داخل في اللباس. داخل في اللباس. ولذلك قال تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهم - [00:10:23](#)

سماه لباس فكل مباشرة للجسم بشيء ما يسمى لباسا. اذا استعمال ثوب الحرير بالنسبة للرجال مطلقاً محرم. سواء كان لباسا على اللباس المعروف او غير ذلك. قال هنا وذلك لبسه لغة - [00:10:43](#)

وشرعاً دل على تحريم الافتراض النص الخاص واللفظ العام والقياس الصحيح. وجاء حديث كذلك حديث حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان تلبس الحرير والديباج او يلبس كما بعض الروايات وان يجلس - [00:11:03](#)

حينئذ ان يجلس عليه هذا التحريم دل عليه امران اولاً النص الخاص لان النبي ان نطق بهذا اللفظ فنص عليه وان يجلس عليه. لو لم يرد هذا النص لقلنا حديث عمر السابق لا تلبس الحديد - [00:11:23](#)

تعالى ولذلك يقول ابن القيم دل على تحريم الافتراض النص الخاص. واللفظ العام النص الخاص الذي واو ان يجلس عليه واللفظ العام الذي هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسووا الحرير. هذا الحديث رواه البخاري دل على تحريم - [00:11:43](#)

جلوس على الحرير وعليه ذهب الجمهور ذهب الجمهور. قال هنا لا اذا استويان هذا الثانية من صور اجتماع او نسج الحرير مع غيره. اذا كان الحرير اكثر من المنسوج معه. عرفنا الحكم فيه - [00:12:03](#)

بقي ماذا اذا استويان؟ يعني فصل ثوباً وثوبه يسحق مترين. جعل متراً حريراً شيئاً اخر. ما حكمه؟ هل هنا يلحق بالكل ويقتضي التحريم؟ او ان الاصل فيه الاباحة ولا يدخل هذا النوع - [00:12:23](#)

بالنصوص تم خلاف بين اهل العلم. المذهب عند الحنابلة انه اذا استويان الاصل فيه الاباحة. لان قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسووا الحرير هذا يختص بما كان خالصاً او بما كان اكثره حريراً. بما كان اكثره - [00:12:43](#)

لماذا؟ لانه يصح ان يطلق بلسان العرب ان هذا الثوب حرير. اذا كان الاكثر حريراً. فيصبح ان يقول هذا ثوب حرير لكن اذا كان مستويين ومن باب اولى ان كان الحرير اقل فلا يسمى الثوب حريراً. ولا يسمى الثوب حرير. فاخروجه - [00:13:03](#)

من من النصوص لا اذا استويان هكذا ظبط النمل لا اذا استوي يعني لا يحرم اذا استوى الحرير والمنسوج معه. كل منهما بقدر لا يزيد عن عن الاخرة. لا اذا استويان يعني لا يحرم - [00:13:23](#)

اذا استويان اي الحرير وما معه يعني وما نسج معه ظهوراً. نسج معه ظهوراً. لان اذا كان اكثره ظهوراً قالوا الحكم للاغلى. حكم لي الاغلى. وان كان غيره يعني غير - [00:13:43](#)

الحرير اكثراً حينئذ الحكم للغلب. تطبيقاً للقاعدة. والحكم حينئذ يلحق مكان اكثراً. فان كان الحرير اكثراً ما حكم التحريم؟ وان كانقطن ونحوه المنسوج مع الحرير اكثراً اخذ حكم الاباحة لان الاصل في ثوب غير الحرير الاباحة. اذا كان كذلك - [00:14:03](#)

سنعطي الحكم للاغلب. وان كان الاغلب غير حلاً. لان الحكم للغلب. هذا الوجه تعليل المذهب والقليل اهلكم فيه اشبه الضبة من الفضة والعلم من العلم منه الحرير وكذلك الذهب كما مر معنا - [00:14:23](#)

سيأتي في الثوب. وقال ابن عبد البر رحمه الله تعالى مذهب ابن عباس وجماعة ان المحرم الصافي الذي لا يخالطه غيرهم. اذا المسألة لها سلف. ابن عباس رضي الله تعالى عنه - [00:14:43](#)

ان لا يرى ان النصوص صادقة لا يرى ان النصوص صادقة الا على الحليب الخالص. حينئذ كل ما كان مؤلفاً او منسوجاً من حليب وغيره قل او كثر او السويا فعلى مذهب العباس الاباحة والحلם. الاباحة - [00:15:03](#)

هواء والحلم. وقال ابن عباس انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب عن الثوب المصمت من الحرير يعني خالص. اما العالم وسد الثوب فليس به بأسه. وليس به بأس. هذا حكاه ابن عبد البر واراد - [00:15:23](#)

ان المسألة قديمة يعني الخلاف فيها والوجه الثاني في المذهب او رواية عن الامام احمد ان الحرير وما نسج فمعه اذا استويان اخذ حكم الغلب. اخذ حكم الغلب يعني التحريم. صوبه في تصحیح الفروع. قال ابن - [00:15:43](#)

ابن تيمية الاشباه انه يحرم. لماذا؟ لعموم الحرير. لعموم الحرير. لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلبس حالياً وهذا يشمل مكان كلها وما كان جزءاً. لا تلبسووا الحرير يشمل ما كان كلها وما كان جزءاً - [00:16:03](#)

لان التحرير اذا علق بلفظ حينئذ يتبعه لو كان كاملا كلا وكذلك يتبع كل جزء من اجزائه كل جزء من من اجزائه. اذا العموم الخبر دل على انه اذا استويتا اخذ حكم التحرير ولان النصف كذلك كثير - [00:16:23](#)

ليس بقليل وليس تغليب التحليل باولى من من التحرير. القاعدة انه اذا اجتمع مبيح وحاضر غالب جانب حينئذ نقول الصواب ان [الحرير والمنسوج معه اذا السويا اخذ حكم الاغلى. هاتان الصورتان - 00:16:43](#)

حكم فيها واضح. لا اذا استويتا اي الحرير وما نسج معه ظهورا. لما سبق تعليله والصواب انه يحرم قال او لضرورة يعني لا يحرم [الحرير ولو كان خالصا. اذا لبسه لضرورته ليه - 00:17:03](#)

ضرورة كبرد وحر او لا يكون عنده ثوب اخر الاذن الضرورة تختلف من شخص الى شخص اخر الضرورة كما هو معلوم تبيح المحرم. [وذلك التحرير اذا كان تحريرا لذاته. وهنا تحرير هنا تحرير الوسائل - 00:17:23](#)

ومر معنا من القاعدة في المحرم تحرير وسائل انه تبيحه الحاجة فضلا عن عن الضرورة. حينئذ تقييد بالضرورة ما من اول اولى [واحدى. او لضرورة يعني او لبس الحرير الخالص لضرورة للقاعدة السابقة. كذلك كما قال هنا - 00:17:43](#)

مقاييسا على الحكمة والقمل فلا يحرم معها يعني مع الضرورة لبس ما كله حرير ولا افتراضه ونحوه. وقال ابن تيمية من احتاج الى لبس [الحرير بحر او برد ابيح لهم. اذا هذا النوع الاول مما يستثنى. قال او حكمة - 00:18:03](#)

حكمة بكسر الحاء وتتجدد الكاف. قال الجوهرى هي الحرب. وقيل هي غيره. علة توجب الحكاية كالحرب الا ان معه يعني جرب ثور وهي لا بشور معها. على كل اذا احتاجه لمرض ما لحكمة او غيرها. حينئذ - [00:18:23](#)

ابيح له لبس الحرير ابيح له لبس الحرير. لحديث انس رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص الحرب في سفر فلم من حكمة [كانت بهما. حديث في الصحيحين رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص الحرب - 00:18:43](#)

هنا يشمل الخالص في سفر هذا القيد ببيان الواقع ليس لأنهما في سفر فإذا كانوا مقيمين حينئذ لا يلحقهم الحكم انما المراد به بيانا [وأقعا من حكمة كانت بهما متفق عليهما. وكذلك جاء ان عبد الرحمن بن عوف والزبير - 00:19:03](#)

شكيا الى النبي صلى الله عليه وسلم القملة. ورخص لها في قميص الحليب فرأيته عليهما متفق عليه هنا قال الحكمة او الضرورة [مقاسة على الحكمة. اذا جاء نص بالحكمة وجاء نص في اه في القمل - 00:19:23](#)

اذا المراد هنا ليس التنصيص هنا العلة مدركة. العلة مدركة وهي انه متى ما احتاج الى هذا الحديث جاز له لبسه. بقطع النظر عن نوع [السبب الموجب. لأن القمل يزيده الحرب. وكذلك الحكمة - 00:19:43](#)

ترفعها او يرفعها لبس الحرب فاذا كان كذلك حينئذ صارت القاعدة او صار الحكم معللا واذا كان معللا حينئذ الحكم يدور التي وجودها [وعدمها. فكلما احتاج الى لبس الحليب لمرض ونحوه او لضرورة جاز. وانما اراد المصنفون ذكر - 00:20:03](#)

امثلة جاء النص على بعضها في في السنة. اذا كان كذلك يقاس عليه. او حكمة او مرض هذا عم من الحكمة عم من؟ من الحكمة او قمل. [هذا في بعض النسخ هو من المتن وهو ظاهر. كان عندي هنا متن - 00:20:23](#)

من الشرع انه من من المتن. او قبل عرفنا الحديث الذي ورد فيه. الحديث يدل على جواز لبس الحليب لعذر هي حكمة او قمل عند [الجمهور. او حرب ولو بلا حاجة. ما سبق لضرورة واضحة او حكمة - 00:20:43](#)

او مرض او قمل سواء كان لضرورة او حاجة لان تحرير لبس الحرب من باب تحرير الوسائل. وتبني الحاجة فضلا عن الضرورة او [حرب يعني يلبسه في الحرب فلا يحرم لبسه اذا تراءى الجمع - 00:21:03](#)

حان الى انقضاء القتال قال ابن تيمية رحمة الله تعالى يجوز عند القتال للضرورة باتفاق المسلمين. اتفاق وذلك بان لا يقوم غيرهم [مقامه في دفع السلاح والوقاية. وهذا احدى الروايتين الامام احمد رحمة الله تعالى - 00:21:23](#)

والا فيه روایتان ثم روایة بالمنع اتفاق المسلمين هنا به نظر. حکایة الاجماع فيه نظر. فاحدى الروايتين الامام احمد الاباحه وهو ظاهر [قوله قال الاثر سمعت ابا عبد الله يسأل عن لبس الحليب في الحرب فقال ارجو الا يكون - 00:21:43](#)

به بأس الارجو الا يكون به بأسه وهو قول عطاء وعروة. ولأن المنع من لبسه لما فيه من انا وذلك غير مذموم في الحرب قد روی ان

ان النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى رجلاً يمشي بين الصنف - 00:22:03

يعني متبحثراً بالحرير قال انها لمشية يبغضها الله الا في هذا الموطن. وثم روایة عن الامام احمد يحرم لعموم الناس. ما هو الناس؟ لا تلبسوا الحليب مطلقاً لا لحرب ولا غيرها. او - 00:22:23

حشوة يعني او كان الحرير حشوة. تعرفون الحشوة؟ ان يكون الشيء كوسادة آآ حشياً بها بها. او وكان حشوا في ثوب قد يختلف من زمان الى زمان. قال او حشوا لجبال الجباب جمع جبة - 00:22:43

ثوب سايج واسع الكمين مشقوق المقدم يلبس فوق الثياب يجمع على جب وجبال او كان الحرير حشوا او ها حشوا لجبال او فرش فلا لانه ليس بلبس للحليم ولا افتراش له. ولا افتراش له. وهذا في ظاهر المذهب. ظاهر مذهب حنابل انه - 00:23:03

لا يحرم انه لا لاماذا؟ قال هنا لعدم الخيلاء والفخر لعدم الفخر والخيلا وهو مذهب الشافعي رحمة الله تعالى بخلاف البطانة وخلاف البطلة. وهذا يحتاج الى دليل واضح بين لانه اذا جلس على - 00:23:33

فهو جالس عليه. يعني لو كان ثم حائل وهذا سينص عليه مصنفنا اذا كان ثم حائل يعني وضع الحرير ووضع عليه ما هو مباح هل يعتبر جالساً على الحرير؟ الجواب نعم. يعتبر جالساً على الحرير. لأن قوله وان يجلس عليه عام. وان - 00:23:53

جلس عليه سواء كان مباشرة او لا. النص عام. كان المذهب عند الحنابلة لا انه لا يشمله النص. والصواب انه يشمله النص. فكل كل افتراش او جلوس على الحريق والحكم واحد. وقوله في حديث انس السابق نهى وان يجلس عليه نقول هذا عاق - 00:24:13

يشمل الجلوس ان كان مباشرة او كان بينه وبين الحرير حائل. قال هنا ويحرم الباس صبي ما يحرم على رجل يعني الصبي هل يجوز له ان يلبس الحرير؟ ام ان حكمه - 00:24:33

حكم المكلفين هذا يبني على مسألة وهي هل الصبي مكلف ام لا؟ الصبي مكلف ام لا صبي مكلف ام لا؟ غير مكلف صبي غير مكلف. فإذا فكان غير مكلف هل يحرم عليه لو لبس ثوب حريق؟ الجواب لا جواب لا لاماذا؟ لأن التحرير إنما يتعلق بالمكلف -

00:24:53

غير مكلف لا يتعلق به التحديد فلا يأثم. لكن هنا يكون التوجيه في الخطاب لولي الصبي يحرم عليه ان يمكن الصبي من ارتكاب محرم يحرم على المكلف مطلقاً سواء كان لبس حرير او كان شرب خمر او استماع لاغاني او او الى اخره. فلا يحل لولي الصبي - 00:25:23

في ان يمكنه من استعمال محرم على على المكلف على المكلف. هنا اختار هذا القول المصنف قال ويحرم باس صبي ما يحرم على رجل الصبي ما قال يحرم على صبي يحرم الباسه يحرم على الولي - 00:25:53

وهو كذلك اما الصبي لو لبس بنفسه فلا يأثم. لو مكنه ولية يأثم ولية. واما هو فلا يأثم. ولا يأثم البتة. سواء فعله عمداً ام لا. حينئذ نقول الصحيح - 00:26:13

انه غير محرم على الصبيان. لأنهم غير مكلفين. لكن يحرم على الولي يمكن الصبي من لبس الحرير. والرواية الثانية الامام احمد وهي الظاهرة انه يباح للصبيان. لانه هم غير مكلفين وهذه الرواية ارجح. ويتعلق التحرير بالمكلفين. بتمكينهم من الحرام - 00:26:33

تمكينهم من شرب الخمر وغيره من المحرمات. ويظهر ذلك في صور لو لبسه الصبي دون علم ولية ولبس الصبي ثوب الحرير دون علم ولية. لا يأثمان. صحيح؟ لا يأثمان. لعل الولي لا يدري لا يعلم - 00:27:03

ولا يتعلق به اثم. ولو اذن له في لبسه اثم الولي دون دون الصبي الولي بالنصابين. اذا هذه الرواية عن الامام احمد هي ارجح هي ارجح. ان كان بعضهم يرى ان الصبي يحرم عليه. ولذلك - 00:27:23

ورد عن جابر انه قال كنا نزعه عن الغلمان. او الغلمان ونتركه على الجواري رزقه عمر وابن مسعود وحذيفة وما حرم على الرجل فعله حرم عليه ان يمكن منه الصغير يمكن - 00:27:43

وهو كذلك. اذا الصبي من حيث هو لا يحرم عليه شيء البتة. فلو فعله لا يأثم. لو شرب الخمر او السمع الى مع ازف هو لا يأثم لكن من مكنه هو الذي يأثم لانه مأمور بتربية ولذلك جاء في الحديث كلكم راع وكل - 00:28:03

مسؤول عن رعيته. ومن الامانة ان يربى صغيره على التمسك بشعائر الاسلام للتربية على فعل الواجبات وعلى ترك المنهيات لئلا يشب على ذلك. لئلا يشب على على ذلك. اذا قال هنا - [00:28:23](#)

لا هو يحرم الباس صبي ما يحرم على على رجل ثم قال او كان علما اربع اصابع فما دون او رقاعا او لبنة جيب او سجفى فراء سجفى او سجفة فتح سين وكسر او كان الحرير علما - [00:28:43](#)

والمراد بالعالم طراز الثوب. يعني ما يكون في حواشي الثوب في اطرافه اما من اسفل الثوب او الاكمام مثلا او ما يجعله هنا في هذا الموضع نقول هذا يسمى ماذ؟ اطراف يسمى علما يسمى على وبعضهم يجعله علما ما كان بالطول. ما كان بالطول. او - [00:29:03](#)
انا علما وهو طراز الثوب العالم هو رسم الثوب ورقمها. واعلمت الثوب جعلت له علما من طراز تنفس على حواشي الثوب يعني اطراف الثوب تسمى حواشي. فيباح لحديث ابن عباس انما انه - [00:29:23](#)

عن الثوب المصمد او نهي عن الثوب المصمت يعني خالص. وهو الذي جمיעه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره وهذا فهم من ابن عباس رضي الله تعالى يعني قد يقول قائل لماذا لا نجعل هذا القول مقيدا لحديث لا تلبس الحريم؟ نقول قول الصحابي - [00:29:43](#)
في الاحكام الشرعية لا في تفسير المعاني اللغوية هذا ينظر فيه. يعني لا يكون حجة ومعتبرا الا اذا لم يخالف سنته. ولذلك يقول الحدة اذا لم يوجد نص فان وجد نص حينئذ ان كان مخالف لظاهره فلا يلتفت اليه - [00:30:03](#)

ولو كان صحابيا لان النص مقدم انص ماذا؟ فاما كذلك حينئذ لا نجعل هذا الفهم لابن عباس قيدها لما سبق وان نجعله فهما له وهذا امر عام. كل ما كان مطلقا من النصوص فالاصل فيه انه يحمل على - [00:30:23](#)

اطلاقه ولا يقيد بحال من الاحوال. ولو ورد فعلا لبعض الصحابة فنجعله اجتهادا له. ونجعله اجتهادا له. لانه لو كان كذلك لما اطلقه النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وهذا مما يحتاجه الناس. ولكن يكون فيه الخلاف سائغا يكون الخلاف فيه - [00:30:43](#)

وهذا مثل ماذ؟ مثل اخذ ما زاد عن القبضة من لحية. هذا فيه اقوال لبعض السلف لعمر وهريدة رضي الله تعالى عنه انه كان يأخذ ما زاد عن القبضة. يقول الحديث مطلقا وهنا تعدد الاحاديث بل هي متواترة في في تحريم اخذ شيء من اللحية - [00:31:03](#)

ويبعد ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اراد ما زاد او يكون حده بالقبضة ثم يأتي بجميع الاحاديث الواردة ويطلق الناس هل هذا فيه فيه تعميم وفيه ابهام وهذا لا يصح. فاما وجد اجتهادا من بعض الصحابة هو نعم يحتمل لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم لكن كونه لم يرفعه - [00:31:23](#)

اللي النبي صلى الله عليه وسلم كذلك هي شبهة في ان نجعل هذا القول اجتهادا منه. كونه لا يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن عمر رضي الله تعالى - [00:31:43](#)

اصح انه كان اذا اعتمر او حج اخذا مما زاد عن القبضة لكن لم يرفعه النبي صلى الله عليه وسلم. كونه لم يرفعه نجعله شبهة في الوقوف مع قوله يجعل اجتهادا له يجعل اجتهادا له. واما النصوص المطلقة هذى متواترة. واذا كان كذلك فتبقى على اطلاقها. ولا نجعل قول الصحابي حجة هنا - [00:31:53](#)

نعم قول الصحابي يعتبر حجة على من رأى انه حجة اذا لم يكن ثم نص عن النبي صلى الله عليه وسلم. يعني عدمت النصوص. نظرنا في المسألة لا يوجد لا اية ولا حديث ووجدنا قول ابن مسعود وجدنا قول ابن عباس وهو ثابت عنهم حينئذ نقول ننظر هل خوف ام لا ان لم يخالف - [00:32:13](#)

حينئذ جعلناه اجماعا سكتيا والقول به اولى من القول بارائنا واجتهااداتنا وانما نقف مع فهوم الصحابة وفهمهم اذا لم يكن ثم نصب هي اقرب وهي ولو كنا نميل الى شيء ما يخالف ما اثر عن الصحابي فقولهم احب اليها من اقوال انفسنا. متى هذا؟ اذا - [00:32:33](#)
لم يكن ثم نص ولم يعلم مخالف للصحابية. اما اذا جاءت النصوص مطلقة لا تلبس كذلك بعضهم حتى ان الاحاديث الواردة في تحريم الحالي متواترة وجاءت مطلقة جاءت فتعتمد حينئذ ما كان محظيا بالكل ومن كان محظيا بالجزء. لان ما كان اكثره - [00:32:53](#)
حريرا يصدق على انه ثوب حرير حتى في لغة العرب. فاما كذلك دخل في النص وقول ابن عباس انه نهي عن الثوب المصمت

هذا اجتهد منه. هذا جهاد من اما العالم وهذا واضح كما مر طراز الثوب وسدى الثوب سدى بوزن حصى. ويقال ستى ستى -

00:33:13

لغتان بمعنى واحد. وهو ما مد طولا في النسر. ما مد طولا في النسر. يعني يكون علما على الطول والعالم هو رسم الثوب ورقمه قاله في القاموس. وذلك كالطراز والسجاف. اذا اذا كان الحرير على -

من في اي موضع كان سواء كان في اطراف الثوب او في اثناء الثوب. تزين به. نقول هذا مباح. هذا يجوز هذا استثناء يعتبر قيده لورود النص لورود النص لكن جاء النص مقيدا بان يكون هذا العالم -

اربع اصابع فما دون. اربع اصابع يعني الاصابع الرجل المستقيم يعني وسط. اربع اصابعه في المأجون حينئذ نقول هذا مستثنى لورود

النص فيه وهو حديث ثابت. فما زاد عن اربع اصابع خمس فما زاد نقول هذا محرم. لماذا؟ لقول لا -

لا تلبسووا الحريم. اربع اصابع فما دون يعني فما دونها دون الاربع يعني ثلاثة اثنان اصبع لا بأس به لو اراد ان يزيث ثوبه باصبع من

الحرير جائز او باصبعين والجائز ثلاث جائز -

اربعة جائز خمسة لاعب هذا محرم عودا الى الى النص لان ما وردت التقييد به حينئذ يجب الوقوف عنده ولا يقاس عليه لا يقاس عليه اربع اصابع فما دون. فما فما دون. وهذا مر معنا حتى الذهب فيما سبق الدرس الماضي -

قال هنا في الحاجة اجماعا يعني يجوز اربع اصابع فما دون اجماعا. وجاء في حديث عمر حديث مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم

نهى عن الحرير نهى عن الحرير. وانتبه هذى قاعدة ذكرناها فيما سبق انه يمر معنا كثير -

يستشكله بعض الطلبة نهى عن الحريقة. سمع لا تلبس الحرير وعبر عنه بنهى. والاصل انه اذا جاء اللفظ بنهى حينئذ على التحرير

يحمل على على التحرير هذا هو الاصل فيه. فاذا قال الصحابي نهى النبي صلى الله عليه وسلم نقول هنا النهي يحمل على -

00:35:33

التحريم بدليل ان النصوص الواردة التي عبر عنها عمر رضي الله تعالى عنها بنهى انها تفيد جاءت بصيغة لا تلبسوها. اذا دل ذلك على ان نهى يحمل على على التحرير. قال هنا نهى رسول الله صلى الله عليه -

وسلم عن الحرير الا هذا استثناء. والاستثناء معيار العموم. ويثبت لما بعد الا نقىض حكم ما ثبت لما قبل الا. وما قبل الا التحرير. وما

بعد الا نقىضه الاباحة نقىضه الا اذا ما بعد الا سيكون مباحا. الا موضع اصبعين او ثلاثة او اربع. الحديث كما ذكرت -

في المسنددين. حينئذ نقول لا تلبسووا الحريم الا اذا كان اربع اصابع فما دون. جاء باستثناء وجاء تخصيص والحديث فيه دلالة على انه

يحل من الحرير مقدار اربع اصابع ويحرم الزائد على الاربعة من -

حرريم ومن الذهب بالاولى كما مر. وهو مذهب جمهور العلماء. اربع اصابع يعني او كان الحرير علما وعرفنا المراد

بالعلم. او كان لقاعا جمع رقعة ثوب عنده تمزق -

والقديم ما كان الثوب يرمى كان يرقع. حينئذ اذا جعل رقعة في ثوبه من حرير نقول جائز لكن بشرط لان الواقعه هذه قد تكون اكثر من اربعة اصابع ويحتمل انها دون اربعة اصابع نستثنى في الرقعة بانها -

بمقدار اربع اصابع فما دون. يعني لأن المصنف يريد ان يبين ما هي صور هذه الاربع اصابع فما دون؟ قد تكون رقعة قد تكون لبنة جيب قد تكون في عطاء على يعني يعمم فيها ويطلق. وانما جاء النص اربع اصابع. افعل بها ما شئت -

في اي موضع من ثوبك. سواء كان لحاجة او ضرورة او زينة او نحو ذلك. وانما اراد المصنف هنا ظرب بعظ الامثلة فحسب. يعني استعماله عنده وليس مراد تقييد الاربع اصابع منها لابد ان تكون علم ولابد ان تكون في كذا لا المراد الامثلة فحسب -

رقاعا او كان الحرير رقاعا جمع رقعة وهي الخرقه المعروفة يسد بها خرق الثوب ونحوه وقعت الثوب ركعا من باب نفعا. او لبنة جيب

رقاعا اذا اطلقه المصنف ونقidente باربع اصابع فما -

او لبنة جيب قال الشارع وهو الزيق يعني ما احاط بالعنق الذي يسمى الياق الان قد يجعلها من ثوب من من حرير جاز ام لا؟ نقول

نعم. لكن اربع اصابع فما دون. ما يجعل خمسة اصابع انما اربع اصابع فما دون. وسجفة او سجفة فرار -

00:38:43

سجف مراد به لبنة الجيب هو جيب القميص وهو الطوق الذي يخرج منه الرأس. وهم فسره به الشاب. وزج فار فراب
الكسر والمد لباس من جوخ ونحوه - 00:39:03

بجلود مفتوح من الامام اشبه ما يكون ونحو ذلك. واستجفى وسجفى بالفتح ويكسر. وكتاب سجاف المراد به الستر. واسجاف يعني
جمعه سجوف واسجاف هذا العصر ثم السعير لما يركب على حواس - 00:39:23

في الثوم. اذا فراء فراء جمع فرويد والمراد به اشبه ما يكون بالقباء او الكوت. اذا جعل في حواشيه واطرافه حريرا نقول جاز له ذلك.
لكن بشرط اربع اصابع فما دون. اذا هذه امثلة اراد بها المصنف قال فكل ذلك بياح. من - 00:39:43

الحرير اذا كان قدر اصابع فاقل. قدر اصابع اربع اصابع فاقل. اي فكل الذي ذكره من العلم والرقاع والسفف ولبنة الجيب وغيرها بياح
بشرطه. وهو ما اذا كان قدر اربع اصابع فاقل يعني من اربع اصابع واما ما زاد على - 00:40:03

كاربع اصابع فلا. لحديث الذي اورده سابقا عن عمر النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلاثة او
اربعة ولابي داود نهى عن الحرير الا هكذا وهكذا اصبعين او ثلاثا او اربعا والذي في الصحيحين الا هكذا - 00:40:23

الى اخره. اذا يستثنى من لبس الحرير اربع اصابع فما دون. قال ويكره المعنصر. يكره المعنصر والمراد به للرجال. يكره المعنصر
والمزعفر للرجال متصل بقوله يكره. اذا طه هنا متعلقة بالرجال دون النساء. والمعنصر هو المسبوغ بالعنصرية كما في كتب
اللغة وشرح الحديث - 00:40:43

مصبوب بالعنصر. ويكره المعنصر وهو قول حنفية وعند المالكية والشافعية اباحة ثم عصرا للرجال. اي يكره المعنصر للرجال لحديث
علي ونهاني عن لبس المعنصر قاعدة قبل قليل اذا قال الصحابي نهى فالعصر فيه ان يحمل على على التحرير الا اذا دل دليل على
الكرابة وهذا يطالع - 00:41:13

لماذا صرفتم هذا النص عن ظاهره الى الكرابة؟ وهذا على قاعدة المطردة عندهم ان ما كان من قبيل اللادب في باب العبادات وفي
باب في باب الافعال يعني الایجاد وفي باب التزوك - 00:41:43

يحمل في باب الافعال والعبادات على المندوب ويحمل في باب المنهيات على المكروه. قاعدة عامة عندنا كل ما كان في ادب ما
فيحمل على الندب. هذا في باب المأمورات. ويحمل على الكرابة في باب المنهي - 00:42:03

هذا قاعدة فاسدة. لماذا؟ لأنها معارضة لما دل عليه الكتاب والسنة بل واجماع الصحابة الكتاب والسنة كما قلنا في موضعه وليس هنا
بحثنا ان صيغة افعل تدل على الایجاب وهذا محل - 00:42:23

باجماع بين الصحابة. ونص على ذلك الاجماع بقدامة وبين مولده في روضة الناظر فليرجع اليه. اذا دلالة الكتاب مسألة السنة واجماع
الصحابة على ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال افعل لا يستفصل منه هل هذا من باب العبادات؟ هل هذا من باب اللادب؟ وانما -
00:42:43

يمثلون مباشرة وينكرون على من خالف هذا الامر. دل على انهم يحملونه على لجاء. كذلك في المقابل لا تفعل انما يحمل على على
التحريم وهذا بدلاله الكتاب والسنة وكذلك اجماع الصحابة. اجماع الصحابة ان الصيغة لا تفعل - 00:43:03

انما هي للتحريم. وما يذكره الاصوليون المتأخرون فهو خلاف حادث. يعني يقولون مثلا وافعل لدى الاكثر للوجوب وقيل للندب او
المطلوب يقال الوجوب امر ربي وامر مرسم الندب الى اخره. خلاف اربعة خمسة اقوال بصيغة افعل. هذا الخلاف حادث. خلاف حادث
والحق احق ان - 00:43:23

ذلك الخلاف الوارد في صيغة الا تفعل نقول هذا خلاف حادث. ولا يلتفت اليه. وانما العبرة بما ورد عن الصحابة الصحابة هم الميزان
في معرفة الاحكام الشرعية. فإذا كانوا هم الميزان في معرفة الحال والحرام - 00:43:43

الواجب والمندوب المباح كذلك هم الميزان في معرفة كيفية استنباط الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية. وكيف فهموا وكيف
تعاملوا مع هذه النصوص؟ هم الميزان في ذلك كله. اذا نقول الدليل التي دلت على ان افعل للوجوب مطلقة - 00:44:03
لم يفصل فيها بينما كان ادبا وما كان غيره. والنصوص الدالة على صيغة لا تفعل والنهي للتحريم كذلك هي مطلقة لم تقييد بما كان ادبا

او غيره. حينئذ نقول هذا التخصيص او هذا التفصيل يحتاج الى دليل. لأن الحكم اخذ من - 00:44:23
الكتاب والسنة وهو انه كلما جاء صيغة افعل فهي محمولة على الایجاب. اذا جاءت في الاداب الاصل انها تحمل ايجاب. اذا اردت ان تخصص انت بدليل يعني كتاب وسنة. اما اجتهاد وتعليلات هذه واقسائم هذه لا يلتفت اليها البتة. وهي مردودة على اصحابها لأنها اجتهاد - 00:44:43

في مقابلة النص وهو اجتهاد يسمى ماذا؟ فاسد الاعتبار يسمى فاسد الاعتبار وكذلك صيغة لا تفعل محمولة على التحريرم اذا قال هذا ادب حينئذ نقول هذا ادب نعم لكن النصوص دلت على ان صيغة لا تفعل مطلقاً سواء - 00:45:03
كانت في الاداب ام في غيرها؟ اذا استثنى الاداب يقول انتي بدليل ايش معناتي بدليل؟ يعني اتي باية او اتي بحديث او اتي اقوال صحابة اما قال الغزالى المستصفى قال في البرهان لا يعتبر دليلاً البتة. لأن هؤلاء لا يحتاجون بهم - 00:45:23
وانما يحتاج لاقواهم. اذا ليس بحجة ليسوا بحجة. هنا قال يكرهوا المعاصر. لماذا يكره؟ لأن ادب ما يتعلق في اصول التحرير ان يكرهوا المعصر للرجال لحديث علي ونهاني عن لبس المعصر - 00:45:43
رواه مسلم. حديث ايه؟ مسلم. وله يعني لمسلم من حديث ابن عمرو لما رأى عليه ثوبين معصرتين قال ان هذا من ثياب الكفار. ويكره ان هذا من ثياب الكفار فلا تلبسهما - 00:46:03

هذا المذهب هذا المذهب انه يكره وال الصحيح انه انه يحرم. والمزعفر يعني يكره المزعفرة يعني ليس الثوب المزعفر. للرجال لأنه عليه الصلاة والسلام الرجال عن التزعفر في الجسم والثوب. متفق عليه. من حديث انس. قال هنا - 00:46:23
المزعفر يكره المزعفر للرجال بغير احرام. واما فيه فحرام صواب انه عام لعموم النص. وتخصيصه رجال دون النساء لتخصيص النهي كما تقدم. والمزعفر اسم مفعول وزعفرة الثوب صبغته بالزعفران فهو مزعفر. والزعفران - 00:46:53
المعروف. اذا ثوب المزعفر الذي فيه هذا النوع من النبات يحرم لبسه. لماذا؟ لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وكذلك المعصر يحرم لبسه ولا نقول بالكراء لما لما سبقه - 00:47:13

وهنا انتهى كلامه رحمة الله تعالى عما يتعلق ماذا؟ ستر العورة. ثم قال ومنها اجتناب النجاسة. منها يعني من شروط صحة الصلاة. لأنه لا زال البحث في شروط الصلاة منها اي من شروط صحة الصلاة اجتناب النجاسة. اجتناب النجاسة. والنجاسة اسم مصدر - 00:47:33

ويجمع على انجاس والنجس هو المستقدر المستحبث. مستقدر المستحبث هذا معناه وفي لغة العرب يمكن ان يقال له ضد الطهارة ضد الطهارة. واجتناب المراد به الابتعاد واجتنابوا الطاغوت يعني ابتعدوا. مطلقاً. هنا قال اجتناب النجاسة اي الابتعاد مطلقاً - 00:48:03

سواء كان بيده او بثوبه او ببقعته. يعني لا يضع اقدامه لصلاة على ارض نبيسة او على محل نجس. والنجاسة على مشهور عند الفقهاء انها كل عين حرم تناولها مع امكانه لا لحرمتها ولا لاستقبالها ولا لضرر في بدن او عقل. هذا الذي اشتهر عند الفقهاء. ونحن - 00:48:33

تعريف عليم لا يصح لماذا؟ لأن اخذ التحرير جنساً في التعريف ما هي النجاسة كل عين حرمة؟ اذا العين محرمة. عين اخذ جنس. يلزم من هذا التعريف ان كل محرم - 00:49:03

لا لما ذكر فهو نجس. وهو نجس وليس الامر كذلك. ليس كل محرم يكون نجساً. بل كل نجس هو ما هو محرم عندنا قاعدتان. كل نجس محرم. هل كل محرم نجس؟ الجواب لا. هل - 00:49:23

كل نجس محرم هل كل نجس محرم؟ نعم. اي اذا اعدنا كلام كل نجس محرم. وليس كل محرم نجساً. اذا اذا اخذنا التحرير جنساً في حد النجاسة لزم منه هذا اللازم وهو باطن وهو باطن. وال الصحيح نقول هي عين - 00:49:43
مقندة شرعاً نجاسة عين مستقدرة شرعاً. مستقدرة هنا ادخل ما لا يستقدرة. نعم. عين مستقدرة شرعاً شرعاً ادخله واخرجه ادخل واخرج. اخرج ماذا؟ ما يستقدرة الطبع وليس مثل المخاط والبساط هذا يستقبله الطبع طباعة لكن هل هو نجس يصدق

عليه انه عين مستقدرة - 00:50:13

عين مستقدرة او كذلك لكن هل هو نجس؟ جواب ليس نجسا. اذا العبرة في الحكم على الاستقدار هو الشرع. الخمرة ها مستغفر ام لا؟ عند اربابها عند اصحابها محببها غير مستقدرة مشروبات روحانية تستلذ بها الانفس حينئذ هي غير مستقطرة يجدون لذتهم فيها والعياذ بالله - 00:50:53

يقول هي غير مستحضره عندهم. لكنها في الشرع مستقدرة. شرع مستقدرة. اذا عين مستقدرة شرعا. عين شرعا. اجتناب النجاسة. النجاسة هنا اطلق المصنف لكنه مقيد بقوله فمن حمل نجاسة لا يعفى عنها. يعني - 00:51:23 النجاسة على نوعين. نجاسة معفو عنها ونجاسة غير معفو عنها. ومر معنا في باب زالت النجاسة ان المعفو عنه في المذهب امران. اولا يسيل دم من حيوان طاهر في الحياة - 00:51:43

حاليا اثر استجمال بمحله. هذا الذي يعفى عنه. وما عداه فلا يعفى عنه. وذهب ابن تيمية رحمة الله تعالى لانه يعفى عن جميع النجاسات. اذا شق الاحتراز عنها. وهذا فيه نظر للصواب ان - 00:52:03 الاصل هو المباعدة واجتناب النجاسات. فإذا دل الدليل على انه يجب التحرز عن البول قال او نتنزه من البول. صدق اللفظ على القطرة وعلى المئة. او لا؟ ها تنزهوا من البول كل بول. والقطارة يقال عنها بول والمئة - 00:52:23

يقال عنها بول اذا نحتاج الى مخصص. من استثنى قطرة البول بأنه اذا شق التحرز عنها يعفى عنها وجاء النص قال تنزهوا وتنتزهوا هو البعد والمباعدة والاغتنام. وقال البول دل على العموم حينئذ - 00:52:53

نقول نحتاج الى نص مخصص. واراء الرجال ليست مخصصة. قياسات والاراء هذه لا تخصيص ابدا. والعقل ليس مصدرها من مصادر التشريع البتة. هكذا يا طلاب العلم العقل والرأي وما تميل اليه النفس وما تطمئن اليه النفس هذه ليست من - 00:53:13 مخصصات البتة. وانما المخصص والقرينة كما قال ابن حزم رحمة الله تعالى لابد ان تكون وحشا. تدرى ما معنى انا وحيد قرآن سنة ما دل عليه القرآن والسنة. واما الاقيس وهذه لا تخصيص. ولذلك وان كان - 00:53:33

جمهور الصينيين يرون ان ان القياس كله من باب الاجتهاد. قياس - 00:53:53 هذا فاسد. لماذا؟ لأن لأن القياس كله من باب الاجتهاد. قياس - 00:54:13

كله من باب الاجتهاد. والنص الذي هو عام دل على كل فرد فرد من افراد مدلول العام. اليه كذلك؟ اذا جاء لفظ عام لفظ عام كالبول مثلا تنزهوا من؟ البول. البول - 00:54:13

هذا مفرد دخلت عليه الـ. حينئذ يفيد العموم يفيد العموم. طيب لو جاء قياس كما قال ابن تيمية رحمة الله تعالى العبرة بالمشقة ومشقة تدريب التيسير الى اخره. فجعله مخصوصا. قال نخصص قطرة والقطرتين ما لا يكون كثيرا في عرف الناس - 00:54:33 حينئذ يجوز الا الا يغسل. حينئذ نقول هذا قياس واجتهاد قابل النص دل على ماذا؟ على ان القطرة يجب التباعد عنها. وهذا القياس وهذا الاجتهاد دل على استثناء هذه القطرة - 00:54:53

اليس كذلك؟ هين اذا تضارب عندنا امران شرع دل على ان القطرة يجب التتنزه عنها لعموم الناس واجتهاد ان دل على العفو عن القطرة نقدم ماذا؟ نقدم الشرع ولا اشكال في هذا ولذلك لا يكون مخصوصا وقياس البتة لانه من باب - 00:55:13

اجتهاد. من باب الاجتهاد. اذا المعفو عنه في المذهب يسير دم نجس من حيوان طاهر الثاني اثر استجمال بمحله. وهذا بناء على ماذا؟ على ان اثر الاستجمار نجس هو محل خلاف بين الفقهاء. وال الصحيح انه طاهر. الصحيح انه انه طاهر. لماذا؟ لحكم الشرع به. استعمل النبي صلى الله عليه وسلم - 00:55:33

استعمل الاحجار مع وجود الماء. مع وجود الماء. فدل على انه عزيمة. دل على انه عزيمة. فالاستجمار مطهر. للتعليق السابق واولى منه ان يقال للنص. لقوله صلى الله عليه وسلم انهما لا يطهران. فدل على ان ما عاداهما يطهر. فيحمل على ماذا؟ على الطهارة الشرعية - 00:56:03

معنى ان حكم النجاسة هذه التي هي في الموضع قد ازيل حكمها. يبني عليه انه لو علق المحل اصاب الثياب ان الثياب طاهرة. لو

استثمر وعلق وسائل العرق. فاصاب الثياب. لا شك انه سيكون - 00:56:33

لونه لون الغائط مثلا او شيء يتعلق به ما حكم هذه الثياب؟ على المذهب انها نجسة. لماذا؟ لأن اثر الاستجمار معفو عنه في محله. يعني ما دام في فإذا عرق الموضع وزال عن محله عاد الى اصله وهو - 00:56:53

النجاسة. وإنما العفو يكون في محله. وهذا نقول ليس بصواب ان الصحيح انه طاهر فإذا عرق موضع وسال على ثياب حينئذ تعتبره لماذا؟ التبين طاهرا. اذا اجتناب النجاسة المراد بها غير المعفو عنها. ولذلك قال الشارع حيث لم - 00:57:13

يعفي عنها. والنجاسة هنا انما تكون في محلها الثلاث. يعني الذي يجب ان يتتنزه عنه المصلي والكلام في مصلي هنا ثلاثة مواضع. اولا 00:57:33

البدن. ثانيا الثوب ملابس. ثالثا البقعة اما البدن فهذا دل عليه الدعي الاجماع. دعي الاجماع. واكثر السلف على - 00:58:03

على هذا فاكثر الائمة على ان طهارة البدن شرط في صحة ولذلك قال هنا قال الوزير اجمعوا على الائمة

الاربعة الاجماع المشهور على ان طهارة البدن من النجس او النجس شرط في - 00:58:23

صحة الصلاة بقدار عليها. هذا محل وفاق دعي بالاجماع. وهو كذلك يعني الصواب انه يشترط طهارة البدن للصلاه. وكل حديث ورد في وجوب الاستجمار او الاستنجاء فهو دليل لهذه المسألة - 00:58:23

كل نص ورد في وجوب الاستجمار او الاستنجاء فهو دليل على هذه المأساة لانه انما جعل الاستنجاء او الاستجمام لاجل الصلاة.

لحاديث التنز كذلك حديث التنز من من البول. والاستعمال والسنجال. والثوب - 00:58:43

جاء فيه نص وجاء فيه حكاية اجماع. اما النص فقوله تعالى وثيابك فظهر طهر هذا امر والامر يقتضي الوجوب. اذا يجب طهارة الثوب من النجاسة. وهنا جاء مطلق لكنه مقيد بالاجماع. وثيابك فظهر اي للصلاه. وثيابك فظهر اي من النجاسة. حكي الاجماع في في المسألتين - 00:59:03

ولذلك قال ابن سيرين اغسلها بالماء. وثيابك فظهر اي طهر ثيابك. يعني اغسلها بالماء قال ابن زيد امره الله ان يطهر الثياب من النجاسات التي لا تجوز الصلاة معها. وذلك ان المشركين كانوا لا - 00:59:33

ثيابهم لا يطهرون ثيابهم. والامر بالشيء نهي عن ضده. اذا امر الشارع بامر نقول يستلزم النهي عن ضده. يستلزم النهي عن ضده. هنا قال لماذا؟ ثيابك طهر. طهر ثيابك. لماذا - 00:59:53

صلاتي طيب لو صلى بثوب نجس نقول قوله وثيابك فظهر يستلزم من جهة المعنى انه منهى عن صلاة بثوب نجس. فيوافقه في انا لا تصلي بثوب نجس. يعني قوله تعالى وثيابك فظهر يستلزم جملة من - 01:00:13

حيث المعنى ما هي هذه الجملة لا تصلي بثوب نجس. لا تصلي بثوب نجس. حينئذ نقول الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده. يستلزم النهي عنه عن ضده. والنهي يقتضي فساد المنهي عنه. فلو - 01:00:43

في ثوب نجس حينئذ نقول من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو فهو رد. هذا دليل على ان اجتناب النجاسة يعتبر من شروط صحة الصلاة وهو كذلك. ولذلك قال هنا قال الامر بالشيء نهي عن ظده والنهي في العبادة وفي - 01:01:03

طيب هي كذلك يقتضي الفساد يقتضيه الفساد. الامر الثالث بقعة المصلي يعني كان الذي يقف عليه. والمراد هنا بقعة المصلي هو ما يقف عليه بقدميه ويصببه بركتيه ويديه وجبهته وانفه. وما يلاقيه من ثوبه. لأن المصلي اذا وقف يصلي - 01:01:23

قام ثم ركع ثم سجد. هل جميع البقعة يباشرها بثيابه او بيده؟ الجواب لا. فما فكان يباشره عند نزوله ركوعا او سجودا هو الذي يتعين عليه طهارته. وما لم يكن كذلك فلا - 01:01:53

الزموا فلا يلزموا. حينئذ اذا كانت النجاسة مقابلة لصدره مثلا. هل صلى على موضع طاهر ام لا صلى على موضع طه. لماذا؟ لانه لا يباشر النجاسة. لا يباشر لو وجدت نجاسة ووقف عليها بقدميه - 01:02:13

بطلت صلاته الا اذا كان لا يدرى الى خبره بتفصيل. مع العلم هنا والقدرة على اجتنابه بطل الصلاة. لماذا؟ لانه صلى على موضع النجس لو وقف بقدميه على موضع طاهر لكنه اذا سجد نزل بيده ووضع يده على نجاسته نقول هذا - 01:02:33

لم يجتنب النجاسة فصلاته باطلة. لو كانت النجاسة بين قدميه ولا يباشرها عند السجود على موضع طاهر لو كانت النجاسة بين

قدمي واذا نزل اتصل ثوبه بهذه النجاسة. بطل صاته اذا - 01:02:53
البقة المراد هنا ان يتصل بها بيده مباشرة كالقدمين واليدين والجبهة والانف او بثوبه. ولذلك قال في شرح كبير المراد هنا الموضع الذي تقع عليه ثيابه واعضاؤه التي عليه التي عليه. اذا ببدل المصلي وثوبه وبقعتهما. عدد ضمير الله - 01:03:13
البدن والثوب. لحديث تنزهوا من البول. فان عامة فان عامة يعني معظم عذاب القبر منه. وهذا الحديث رواه الدراقطي وغيره عن ابي هريرة. وصحح الحافظ اسناده. وللحاكم اكثر عذاب في قبري من البول. وفي الصحيحين وهذا يدل على ماذا؟ على ان اجتناب البول واجب. اليك كذلك - 01:03:43

ان العذاب يكون على ترك واجب او فعل محرم. لا عذاب الا على ترك واجب او فعل محرم. قال هنا فان عامة عذاب القبر منه يعني من البول. قل لا ام كثر. دل على ان هذا الفعل وهو عدم اجتناب نجاسة البول - 01:04:13
انه محرم. وان طهارة منه واجبة. انه رتب عليه العذاب. اكثر عذاب القبر من البول وفي الصحيحين انه مر على قبرين يعذبان. وفيه كان احدهم لا يستتر من البول حديث اسماء الحبض ثم - 01:04:33
تم تفسله وغيرها كحديث الاستنجاء وذلك النعلين بالتراب ثم الصلاة فيها. قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه المساجد لا يصلح لشيء من البول والعذرة وامره اوامرها بصب الماء على البول وغير ذلك من الادلة الدالة على اجتناب النجاسة. هذه النصوص كلها تدل على - 01:04:53

ان المصلي يجب عليه ان يجتنب النجاسة بيده وبثوبه وبقعته. قال الشارح وعدم حمله ياه عدم حملها. عندنا امران في اجتناب النجاسة. اجتناب النجاسة يصدق بامرین. اما بحمل نجاسة معه كما لو تلطخ ثوبه بنجاسة. هذا يصدق عليه انه حامل للنجاسة - 01:05:13

امر الثاني مما يصدق عليه انه حامل للنجاسة لو كانت معه منفصلة. لذا قال الشارع ولو بقارورة لوضع بولا في قارورة صورة وضعه في جيبه هل هو ملتب للنجاسة ام لا وصلى؟ ها لم يغتنم النجاسة - 01:05:43
لماذا؟ لانه حامل له. ممكن يدعى مدع انه لم يباشرها لا بيده ولا بثوبه. لكنه حامل للنجاسة. نقول النصوص الدالة على مجانية النجاسة والتبعاد عنها مطلقة. بمعنى انه لا صلي وعليه نجاسة او هو حامل لي لنجاسة. والحكم يعتبر عاما. ولذلك قالوا عدم حملها - 01:06:03

ايوة من شروط الصلاة عدم حمل النجاسة. عدم حمل النجاسة. ثم اراد ان يفصل ما يتعلق بهذه بهذا الشر ارض افمن حمل نجاسة ثم قال او لاقاها ويأتي بحثه والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه - 01:06:33
اجمعين - 01:06:53